كلية الحقوق

المركز القانوني للأجنبي في ظل التكتلات الإقليمية الحديثة

دراسة مقارنة في ضوء ميثاق مجلس التعاون الخليجي واتفاقية الوحدة الأوروبية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه
في «القانون الدولي الخاص»

إعداد

عبد الله بن راشد السنيدي

إشراف

أ. د./ عصام الدين القصبي
أستاذ القانون الدولي الخاص
بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ. د./ حازم محمد عتلم
وكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس
ورئيس قسم القانون الدولي العام بها

٢٠١٤م

المركز القانوني للأجنبي في ظل التكتلات الإقليمية الحديثة

دراسة مقارنة في ضوء ميثاق مجلس التعاون الخليجي واتفاقية الوحدة الأوروبية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه
في «القانون الدولي الخاص»

إعداد
عبد الله بن راشد السنيدي

لجنة الحكم والمناقشة

ـ أ. د./ عصام الدين القصبي — مشرفاً ورئيساً
أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق- جامعة عين شمس

ـ أ. د./ حازم محمد عتلم — مشرفاً وعضواً
وكيل كلية الحقوق- جامعة عين شمس
ورئيس قسم القانون الدولي العام بها

ـ أ. د./ عبد المنعم زمزم — عضواً
أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق- جامعة القاهرة

ـ أ. د./ مصطفى العدوي — عضواً
أستاذ مساعد القانون الدولي الخاص بكلية الشرطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

[سورة الحجرات، الآية ١٣]

إهـــداء

إلى وطـني الغـالي عُمـان.. الـذي أشـرف بالانتماء إليه.. حفظك الله وأدام عليك نعمة الاستقرار والأمان.

إلى روح والـــديَّ..
«رب ارحمهما كما ربياني صغيرًا».

إلى أسرتي التي تحملت معي مشقة العناء والاغتراب..

إلى كل من وقف إلى جانبي... تحية حب وعرفان.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أسبغ علينا من نعمه ما يتعذر عدّه، وأفاء علينا من أفضاله ما يتوجب شكره وحمده... والصلاة والسلام على من بُعث إلى الناس كافة متمماً لرسالات رب العالمين... سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين... **أما بعـد:**

فإنني أسجل كلمات تقدير وعرفان واحترام إلى من وضعوا قدمي علـى طريق هذا البحث؛ وشملوني بالرعاية والعناية والتوجيـه الراقـي... أسـتاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/ عصام الدين القصبي**، وأستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/ حازم محمد عتلم**.. وأسأل الله أن يجزيهما عني خير الجزاء.

كما وإنني أسجل تقديري للعالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ عبـد المـنعم زمزم**– أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق جامعة القـاهرة الذي شرفني بموافقته الكريمة للمشاركة في مناقشة هذا البحث.

وكذلك أقف احترامًا وتقديرًا **للأستاذ الدكتور/ مصطفى العدوي**– أستاذ القانون الدولي الخاص المساعد بأكاديمية الـشرطة.. شـاكرًا تكرمـه بقبـول المشاركة في مناقشة هذا البحث.

من جانب آخر.. أود أن أعبّر عن بالغ شكري وتقديري إلـى الـسيدة الفاضلة الكريمة.. **معالي الدكتورة/ راوية بنت سعود البوسـعيدية**– وزيـرة التعليم العالي بسلطنة عمان.. والتي كان لدعمها الدائم ومساندتها المستمرة لـي بالغ الأثر في تحفيزي لإنجاز هذا العمل.

وإلى أخي الذي لم تلده أمي وصديق عمري **الأستاذ/ صالح بن ناصـر العريمي**.

الباحـث

فصل تمهيدي

الإطـــار العام للدراسة

مقـــــدمة:

لم تكن المجتمعات القديمة تعترف بأية حقوق للأجانب على أقاليمها؛ بل كان الأجنبي ينظر إليه على أنه عدو، وهو بذلك يكون مهدداً دائماً ومعرضاً لأن يقع تحت طائلة الاِسترقاق والعبودية ، مجرداً من أَيةِ حمايةٍ قانونية ، وقد ظـــل كذلك على مدى حقب زمنية متعاقبة ، فهو محرومٌ من الشخصية القانونية فـــي تلك المجتمعات، ومجردٌ من أبسط الحقوق الملازمةِ لشخصهِ كانسان؛ ومن ثـــم الحقوق الأخرى، كحقه في الزواج والميراث والتملك والتقاضي.. إلا أن الأمر أخذ في الانحسار مع تطور المجتمعات وتـــشكل الـــدول وتـــداخل العلاقـــات فيما بينهـــا.

ويأتي القانون الدولي الخاص؛ لينظم بموضوعاته المتعددة مـــا يتعلـــق بشأن المركز القانوني للأجنبي، ووضعه حين يكون خارج إقليم دولتـــه التـــي ينتمي إليها.. وقد غدا الأمر أكثر أهميةً بعد أن تطـــورت العلاقـــات الدوليـــة، وأصبحت السمة الغالبة في العلاقات بين الدول وأشخاص القانون الدولي تتجـــه نحو الانفتاح، بعد مرحلة ذوبان الجليد بتقلص التوترات التـــي لازمـــت فتـــرة الحرب الباردة، والتي بموجبها كان أغلب العالم ينقسم إلى معسكرين، ومن ثـــم تشابك مصالح أشخاص القانون الدولي، وبروز معطيات أُخرى أصبحت توجه العلاقات فيما بين الدول، حيث أصبح الاقتصاد والتعاملات الاقتصادية هي التي تدفع بتلك العلاقات وتشكلها وتحدد مستوياتها ودرجات أهميتها. من خلال أدوات عدة يأتي من بينها الأنشطة الاستثمارية وكبر حجم أنشطة الشركات العالمية أو ما يطلق عليها الشركات متعددة الجنسية، وما أحدثته ثورة الاتـــصالات وتقـــدم تقنية المعلومات واجتيازها كل الحدود والمعوقات الطبيعية التي كانت تقف حائلاً دون تواصل الدول والأفراد بالشكل الذي نعيشه في وقتنا الحاضر.

ولقد بدأت فكرة التكتلات الإقليمية بالظهور في القرن التاسع عشر، إذ فرض الوفاق الأوروبي (The consent of Europe) في ذلك الوقت النواة الأولى لتلك الفكرة.. والتي تطورت في القرن العشرين إلى أن أصبحت تمثل واقعاً ملموساً تأتى من خلال محاولات جادة لإقامة تلك التكتلات، بعد أن عانى العالم من ويلات الحروب، وذلك وفقاً لمعايير ومقومات ساعدت في ميلادها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والقصد هنا يتجه إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم الأفريقية ومنظمة دول عدم الانحياز.

ومع تطور النظام الدولي وتغيره باستمرار تلبية لحاجات وتفاعلات العلاقات الدولية، ومن ثم تطور القوانين الدولية، أصبحت معطيات قيام التكتلات الإقليمية تقوم على العديد من الظروف والحقائق تدفع بها رغبات ملحة من قبل شعوب تلك التكتلات؛ إلى أن تتشكل في أُطر قانونية وكيانات حية تلامس الواقع، ويأتي من بين هذه الظروف؛ التواصل الجغرافي والتماثل في القيم والمعتقدات واللغة والتاريخ المشترك والحراك الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية؛ والرغبة في التواجد بشكل أقوى في محيط العالم؛ فضلا عن الظروف الخارجية التي كانت تتمثل في الرغبة في التخلص من ارث الماضي الذي يمثل الوقوع تحت أسر الاستعمار والانتداب، ومن ثم الإحساس بأن هناك عدو مشترك يجب أن يُجابهْ ، ومصالح مشتركة يجب أن يُحافظ عليها.... وعليه؛ يمكن القول بأن الأحلاف والتكتلات التي نشأت بين الدول– وإن بدأت كظاهرة– أضحت واقعاً في العلاقات الدولية؛ ومظهراً من مظاهر التعاون الدولي المقنن والمحدد بأهداف ونطاق ومصالح مشتركة.

لقد أقر المجتمع الدولي مجموعة من القواعد المنظمة للمركز القانوني للأجنبي؛ متضمنة الأسس والأساليب التي يجب على التشريعات الوطنية

مراعاتها؛ كما وأن الاتفاقيات الدولية الجماعية والثنائية وضعت قيودا على حرية الدول فيما يتعلق بتنظيم المركز القانوني للأجانب ، ومدى تمتعهم بالحقوق وتحملهم بالالتزامات على أقاليمها؛ كما وأنها أصبحت من الوسائل الهامة في معالجة الكثير من المشكلات المتصلة بهذا الواقع؛ فهي غالبا ما تنطوي على مسائل تتعلق بتقرير مبادئ هامة؛ كمبدأ الدولة الأولى بالرعاية؛ والذي بموجبه تضمن الدول المتعاقدة لرعاياها الحصول على معاملة تكون أفضل مما يمكن أن تمنحها أي من الدول المتعاقدة لرعايا دولة أُخرى ، مع ملاحظة أنه ليس هناك اتفاق حول تحديد مضمون الحد الأدنى الذي يجب أن تلتزمه الدول في هذا الإطار؛ إلا فيما يجاوز ما نصت عليه بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما وأن الدول حين تقوم بتنظيم المركز القانوني للأجانب؛ إنما تنتهج سياسة وطنية، وإن كانت تتأثر في ذلك بعوامل عدة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وأيديولوجية.

وتقوم فكرة هذا البحث على دراسة المركز القانوني للأجنبي في ظل التكتلات الإقليمية الحديثة، من خلال التعرض لواقع اثنين من تلك التكتلات؛ وهما مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة الوحدة الأوروبية؛ للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما، ولعل مدعاة ذلك هو أنَ في كل من الكيانين المشار إليهما؛ يكون للأجنبي المنتمي إلى أي من الدول المكونة لهما في إطارهما؛ وضعاً خاصاً يتسم بشيء من التميز عن سواه من الأجانب من خارج منظومة تلك الدول، وذلك في أحوال عدة سيتم التعرض لها بتفصيل وتحليل في سياق هذا البحث.